



المنظمة الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين تتحدى بيان وزير خارجية البحرين لمجلس حقوق الإنسان

جنيف، سويسرا – 5 مارس 2014 – اليوم، تحدث وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة في الدورة الـ 25 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للدفاع عن سجل المملكة في مجال حقوق الإنسان. ووصف الشيخ خالد البحرين أنها قد أحرزت تقدماً ثابتاً في تنفيذ توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق و الاستعراض الدوري الشامل للبحرين لعام 2012. تشكك المنظمة الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين بشدة تقييم الحكومة البحرينية.

في خطابه، صرح الشيخ خالد أن "الإصلاح التدريجي والمستقر [في البحرين] شهد انشاء العديد من المنظمات غير الحكومية وبرلمان منتخب... " وأنها " ... قد عملت بحزم لتنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق."

يتناقض بيان الشيخ خالد الوردى بشكل كبير مع تقارير انتهاكات حقوق الإنسان التي لا تزال تحدث في شوارع البحرين وفي المحاكم والسجون. ففي السنوات الثلاث منذ بدء حملة القمع العنيفة ضد المتظاهرين السلميين، تدهورت أوضاع حقوق الإنسان في البحرين إلى حد كبير. حيث ما زال الآلاف في السجون لممارستهم حقهم في حرية التعبير والتجمع، كما أن التعذيب مستمر في مراكز الاحتجاز الحكومية، في حين أن الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني لا زالوا يواجهون القيود القانونية والترهيب والاعتقال وسوء المعاملة. وفي الأسابيع الأخيرة، اعتبر [مراقبو حقوق الإنسان والحكومة الأمريكية](#) أن البحرين لم تحرز تقدماً يذكر في التصدي بشكل كاف للوضع المزري لحقوق الإنسان في البلاد.

قال حسين عبدالله الرئيس التنفيذي للمنظمة الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين "بيان الشيخ خالد الذي يدعي فيه تحسن حالة حقوق الإنسان في البحرين يعتبر تناقض صارخ للتقارير المستقلة من وسائل الإعلام على أرض الواقع والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي." وأضاف "علاوة على ذلك، ثناء السيد خالد بن أحمد على "الإصلاح التدريجي" هو ببساطة محاولة أخرى لتبرير الانتهاكات الجارية. استغرق الأمر من الحكومة أسابيع فقط في يوليو الماضي لاقتراح واعتماد وتنفيذ [22 توصية](#) تقيد حقوق البحرينيين في حرية التجمع والتعبير عن أنفسهم."

تدعو المنظمة الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين الولايات المتحدة والحكومات الأخرى الحاضرة في الدورة الـ 25 لمجلس حقوق الإنسان إلى دراسة دقيقة لحالة حقوق الإنسان في البحرين ومشاركة البحرين بشكل جماعي وفعال في معالجة تدهور حالة حقوق الإنسان في البلاد.

###